الفصل الأول

المعاهدة المصرية الإسرائيلية
وآثارها الداخلية والخارجية

1
مصر وإسرائيل من السلام البارد إلى الأحضان الدافئة

عندما أبرمت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، كان الافتراض الذى قدمه الرئيس السادات إلى الشعب المصرى، هو أن هذه الاتفاقية سوف تنهى الحروب فى المنطقة لصالح السلام الذى تحل سحاباته محل سحب الدخان والأشلاء، ولم يدر فى خلد الرئيس السادات أن عرضه للاتفاقية وتقديمها للاستفتاء العام على أساس أن السلام يجلب الأمن والرخاء سوف تواجه مصيراً مختلفاً. فبعد خمسة وعشرين عاماً من إبرام هذه الاتفاقية، لم تثمر فى علاقات البلدين ما كان مرجواً منها من الجانب المصرى، كما لم تثمر الإثمار كله من وجه النظر الإسرائيلية. فمن وجه النظر المصرية أدت تصرفات إسرائيل فى المنطقة العربية وفى قضية السلام العربى الإسرائيلى إلى تجزئة مفهوم السلام، بحيث انفصل ملف الصراع الإسرائيلى الفلسطينى عن ملف الصراع الإسرائيلى مع سوريا ولبنان، وفى نفس الوقت فإن إسرائيل قد عملت على إضعاف الجانب الفلسطينى من خلال عرقلة عملية السلام، والتذرع بحجج واهية لتعليقها، بينما عقدت العزم على تحقيق هذه النتيجة حتى قبل أن توقع على اتفاق أوسلو. وكان مفهوم مصر للاتفاقية المصرية الإسرائيلية أنها ستقضى على حاجز التردد والخوف الإسرائيلى من الجانب العربى، وأن وضوح خطاب الرئيس السادات أمام الكنيست كان فى نظر مصر كافياً لتحديد الالتزامات المتقابلة بين الطرفين العربى والإسرائيلى، وطرحت مصر

جانباً ما كانت تعتبره فى ذلك الوقت مخاوف غير مبررة من مخطط صهيونى مدروس ضد المنطقة العربية، بل بلغ الأمل بالرئيس السادات مداه عندما اعتقد أنه يستطيع أن يستولى على قلب الولايات المتحدة، وأن يحرم إسرائيل من المكانة التى تتمتع بها فى هذا القلب الكبير، وأنه اعتقد بأن هذا هو الطريق الأكثر فاعلية لكى تصبح واشنطن أكثر عدلاً فى النظر إلى معطيات الصراع. كذلك اعتقدت مصر أن ظلال السلام يبدأ بمصر وإسرائيل، ولكنه سوف يمتد ليظلل المنطقة بأسرها، فتودع المنطقة المنكوبة حالة الصراع والبغضاء لكى تبدأ مرحلة التعاون والرخاء، وبذلك يتحقق وعد الرئيس السادات للشعب المصرى بأن معاهدة السلام هى الطريق إلى الأمن والرخاء. وعندما أكد الرئيس السادات أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب كان يعبر عن هذا الأمل.

ويشهد سجل العلاقات المصرية الإسرائيلية بأنه فى تراجع مستمر، ذلك أن الضربة الأولى لهذه العلاقات كانت توحى بأن إسرائيل بإبرامها لاتفاقية السلام قد اطمأنت إلى تحييد مصر وإلغاء دورها فى المنطقة العربية، فالضربة الأولى أو قل الاختبار الأول لهذه الفرضية هو إعلان إسرائيل ضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية ودائمة لها، وكانت الولايات المتحدة هى أول من تصدى لهذا القانون، حيث وضعت ثقلها فى مجلس الأمن وراء القرار ٤٨٧ الذى كان رداً مفحماً على القانون الإسرائيلى. ثم أعلنت إسرائيل فى العام الثانى (١٩٨١) ضم هضبة الجولان السورية، وفى نفس العام أغارت الطائرات الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، وفى عام ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو بيروت ولم تنسحب إلا بعد أن أنهت الوجود العسكرى الفلسطينى من المنطقة. وقد شعرت مصر بتجاوز إسرائيل بروح السلام الذى كان يفترض أن يسود المنطقة بعد اتفاقيتها مع إسرائيل، خصوصاً وأن مصر دفعت ثمناً غالياً لهذه الاتفاقية من دورها العربى وعلاقاتها العربية، حيث

تمت مقاطعة مصر وعزلها لمدة عشر سنوات عانت معها الجامعة العربية والنظام العربى، وربما كان هذا المناخ السلبى هو الذى ساعد على أن يقوم العراق بغزو الكويت فى عام ١٩٩٠، مما وضع حداً نهائياً لما كان يمكن أن تقوم به مصر فى إحياء النظام العربى بعد التئام الشمل المصرى العربى. هذا الانهيار فى العالم العربى الذى كان مقدمة طبيعية لعسكرة العالم العربى من جانب الولايات المتحدة هو الذى أفرز عملية مدريد، وهذه العملية أدت بدورها إلى عملية أوسلو. وهكذا تداعت الآثار السلبية للمنطقة العربية، وأصبح السؤال الكبير هو : كيف أصبحت إسرائيل القوى العسكرية الأكبر فى المنطقة، وتسلك سلوكاً وحشياً على حساب العالم العربى وتستبيح سماواته، وتعرقل كل طريق للسلام فيه، بعد أن نجحت جزئياً فى أن تحصل بمساعدة أمريكية واضحة على تطبيع دون مقابل لعملية السلام. والسؤال الثانى فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية هو كيف عجزت مصر عن أن تكون عاملاً مؤثراً فى القرار الإسرائيلى فى المنطقة؟

لا شك أن العلاقات بين مصر وإسرائيل قد شهدت الكثير من التدهور بعد تولى شارون الحكم فى فبراير ٢٠٠١، وسياسة الإبادة التى أصر على أن تسبق أى عملية للسلام فى فلسطين، وإصراره أيضاً على أن تكون إسرائيل فوق القانون الدولى، وألا تسمح لغيرها بحيازة أسلحة الدمار الشامل وترفض إخلاء المنطقة - بما فى ذلك إسرائيل - من هذه الأسلحة، وقد وصل الأمر بمصر أن قررت أن الأمل فى إحياء السلام فى عهد شارون أصبح مستحيلاً، فصمدت أمام الضغوط الأمريكية التى حاولت تحقيق الانفراج فى العلاقات المصرية الإسرائيلية رغم تفاقم السياسات الإسرائيلية فى المنطقة، حتى تبدو المواقف المصرية بمثابة مباركة لهذه السياسات فيلحق ذلك أبلغ الضرر بالمصالح المصرية.

ولما كانت إسرائيل قد أوهمت العالم بأنها أوقفت عملية السلام لأنها لا تثق فى

عرفات وفى قدرته كشريك لهذه العملية، فإن رحيل عرفات قد تزامن مع عدد من الإشارات المصرية تجاه إسرائيل، والتى أثارت التساؤل حول توقيتها وحول مضمونها وحول علاقاتها بالمواقف المصرية السابقة، وأخيراً حول النتائج المرجوة منها.

فقد أعلن الرئيس مبارك أن شارون هو الرجل الوحيد القادر على صنع السلام فى المنطقة وهذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن شارون لن يصنع سلاماً لصالح العرب والفلسطينيين. كذلك فإن مصر أفرجت عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام بعد صمود طويل للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، مقابل إفراج إسرائيل عن الطلاب الستة الذين تحيط الشكوك بقصتهم، ولم يصدر عن مصر أى بيان منذ اختفائهم. بل إن هذه المقايضة التى أثارت الرأى العام المصرى والتى تحدث فى الوقت الذى تستمر فيه السياسات الإسرائيلية الغاشمة ضد الفلسطينيين، وقعت بعد أيام قليلة من ابتلاع مصر لإهانة كبيرة من جانب إسرائيل بعد أن قتلت عمداً ثلاثة من جنود الأمن المركزى فى رفح، وتأكيد إسرائيل على أن القتل تم بتعليمات وليس عن طريق الخطأ، وأنها لا تنوى تقديم أى تعويضات لمصر أو لأسر الضحايا، وقد أثار هذا التقارب المصرى المفاجأ من إسرائيل تساؤلات حول أسبابه وتوقيته، خاصة وأن مصر تحدثت بشكل مكثف عن أن هناك تفاهمات مع إسرائيل على إحياء عملية السلام، ولكن إسرائيل لم تدع مصر تتمتع بطرف التفاؤل بالسلام وإشاعته بين أطرافه. والطريف أن زعماء عرب آخرين تحدثوا عن وجود مناخ جديد يسمح بالأمل بالسلام فى المنطقة. فإذا كانت مصر تحاول بهذا التقارب أن تشجع إسرائيل على تسهيل الانتخابات الفلسطينية وفتح صفحة جديدة مع الفلسطينيين مع استعداد مصر للمساهمة فى القيام بدور فى ذلك، فإن ذلك أمر مشروع، ولكن المشكلة هى أن شارون لا يمكن أن يتنازل عن مخططه الذى لا

يراعى فيه مطلقاً أية مصالح غير إسرائيلية حتى ولو كانت أمريكية، ويخشى أن يقرأ شارون هذه الهرولة المصرية قراءة إسرائيلية، بحيث يزداد تعنتاً كما يزداد اقتناعاً بأن خطه الدموى وتشدده المطلق هو الذى دفع مصر إلى هذا الخط الجديد المهادن، بل الأسوأ من ذلك فإن هذه النتيجة السلبية المتوقعة حتماً سوف تزداد تفاقماً، إذا كان شارون يعتقد أن هذا التحرك المصرى جاء بنصيحة أمريكية، وأن مصر اضطرت إلى ذلك حتى تقنع واشنطن بحسن نيتها وتضحيتها مرة أخرى ورغم كل شيء فى سبيل السلام.

إن المعضلة الأساسية للسياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن تكمن فى ثلاثة أمور جوهرية :

الأمر الأول: أن قرار الحرب لتحرير سيناء والذى كان يمكن أن يكون أداة وثقلاً كبيراً لتحرير بقية الأراضى العربية المحتلة مع سيناء كان قراراً صائباً لولا أن نية التحرير كانت منصرفة عند الرئيس السادات إلى حل مصرى إسرائيلى منفرد. ومع ذلك فإن إدارة الحرب بنية السلام كانت أمراً مشروعاً لأن حروب التحرير بطبيعتها هى حروب من أجل السلام.

الأمر الثانى: إن إبرام الاتفاقية المصرية الإسرائيلية لم يكن عملاً مشيناً، ولكن المشكلة إن مصر لم تدرك أن إدارة السلام مع إسرائيل لا يقل خطورة عن إدارة الحرب، لأن إدارة الحرب قد تؤدى إلى خسارة معركة ولكن الخطأ فى إدارة السلام يؤدى إلى خسارة المكانة ومجمل المصالح، ولذلك فإن مصر لا تزال بحاجة إلى تصور شامل لإدارة السلام وليس تقديم مبادرات صغيرة لإرضاء إسرائيل.

أما الأمر الثالث والأخير: فهو أن العلاقات المصرية الإسرائيلية تبدو أنها تحتل مكانة حاسمة فى العلاقات المصرية الأمريكية، وقد لا نبالغ إذا قلنا أن العلاقات

المصرية الإسرائيلية هى الثابت، وأن العلاقات الأمريكية المصرية هى المتغير التابع، ولذلك لابد أن تحاول مصر أن تقيم علاقات مصرية أمريكية قائمة على قدميها بحيث لا تتعرض لهذا التغير الفادح بسبب العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وأخيراً، ومع تقديرنا الكامل لكل المحاولات المصرية الرامية إلى تحقيق بعض الأهداف المصرية والفلسطينية وخدمة السلام، فإننا نعتقد أن هذه المحاولات مع إسرائيل – شارون، لن يقدر لها الفشل فقط، وإنما قد تغرى إسرائيل بمصر فتتمادى فيما هو أبعد وأن تصبح مصر هى الهدف وليس الشريك.